



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/DOHA/2012/003*

Original: English

**تلافي ركود آخر - خبراء الاقتصاد في الأونكتاد يحذرون من المخاطر الناجمة عن التقشف
وعدم الاستقرار المالي**

**نقاش للتركيز على التدابير اللازمة لمنع الهبوط الاقتصادي في خضم الجدل الدائر
لمعرفة ما إذا كان يتعين على الحكومات أن تزيد الإنفاق أم تخفضه**

**وزراء الحكومات وكبار المسؤولين الآخرين المشاركون في الأونكتاد الثالث عشر يناقشون
الموضوع حول مائدة مستديرة تُعقد في 22 نيسان/أبريل**

جنيف، في 30 آذار/مارس 2012 - تبين بحوث الأونكتاد أن الاحتمال لا يزال كبيراً في حدوث ركود عالمي إذا ما عجز المسؤولون الحكوميون والدوليون عن التصدي للبطالة وحالة المديونية الحرجة وهشاشة الاقتصاد العالمي. والموضوع مثير للجدل حيث إن بحوثاً أخرى تشير إلى أنه ينبغي للحكومات أن تركز على مواصلة التقشف، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى زيادة مرونة سوق العمل والقدرة التنافسية، بدلاً من التوسع في الطلب والحماية الاجتماعية.

وسوف يناقش وزراء الحكومات ومسؤولون رفيعو المستوى هذا الموضوع حول مائدة مستديرة تُعقد في 22 نيسان/أبريل في إطار برنامج مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر الذي ينظم كل أربع سنوات. وسينصب التركيز - استناداً إلى الموضوع الفرعي للمؤتمر، وهو "تعزيز البيئة التمكينية" تحقيقاً لنمو اقتصادي عريض القاعدة - على الإصلاحات والتغييرات في الاستراتيجيات التي يمكنها أن تساعد في تلافي هبوط جديد. وسيكون من بين المتحدثين كبار أعضاء البرلمانات وواضعي السياسات من الأرجنتين وألمانيا وجنوب أفريقيا والصين، فضلاً عن بلدان أخرى. وسيعرضون نطاقاً من التجارب والدروس المستفادة فيما يتصل بالجهود المبذولة للاستجابة للانهيار الناجم عن الأزمة ولتشجيع الانتعاش. وستولى عناية خاصة للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الحالي الذي يتسم بارتفاع مستويات الاتصال والترابط. وسيلقي المتحدثون الضوء على ما تستطيع البلدان النامية أداءه للحد من تأثيرها بالصدمات الخارجية.

ومن المواضيع المهمة المطروحة للمناقشة الاتجاه الذي تميل إليه الخيارات الحالية على صعيد الاقتصاد الكلي، وبخاصة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، وما يترتب عليه ذلك في البلدان النامية. وقد كانت هذه نقطة أثارت نقاشاً محتدماً في إطار مسار وزراء مالية مجموعة العشرين، ظل الأونكتاد يسهم فيه منذ عام 2009 كجزء من مشاركة الأمم المتحدة في تلك العملية. فالمخاوف تتزايد من أن يتجه العالم نحو اضطراب مالي شديد جديد في أعقاب خفض الميزانيات الحكومية وتخفيض الأجور أو تقييدها وغير ذلك من تدابير التقشف. وربما أدى هذا إلى وقف النمو الممكن وزيادة البطالة المرتفعة أصلاً، واستمرار انخفاض الطلب الهش الحالي على السلع والخدمات. ومنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2012، الذي يعرض توقعات الأمم المتحدة الأساسية، والذي يعبر عن هذه المخاوف، يتنبأ بأن النمو العالمي قد يصل إلى نسبة 2.6 في المائة في عام 2012 وإلى نسبة 3.2 في المائة في عام 2013، مع افتراض توافر ظروف متفائلة نسبياً، ومع بقاء احتمال كبير في حدوث ركود عالمي خلال الفترة 2012-2013 إذا ما عجز متخذو القرارات عن التصدي لأزمة الوظائف وحالة المديونية السيادية الحرجة وهشاشة القطاع المالي.

وهناك موضوع مماثل آخر يتصل بتطور النظام النقدي والمالي الدولي الذي يصفه الأونكتاد بـ "اللانظام". فما ظهر مؤخراً من أدلة يشير إلى أن هذا النظام لم يفلح في الحد من الاختلالات العالمية التي أسهمت في تصاعد الأزمة. فزعزعة استقرار تحركات رؤوس الأموال لا تزال مستمرة، ولا تزال أسعار الصرف في العديد من البلدان غير مستقرة إلى حد كبير، مما يسبب فجوات واسعة ومتقلبة بين أسعار الأسواق والمؤشرات الأساسية التي تستند إليها. وتتركز المخاوف في بعض البلدان في تحركات أسعار صرف مراجعة عائدات القروض (تجارة المناقلة) التي تحيد بالأموال عن الاستثمار الإنتاجي وتزعزع استقرار الأسواق الأخرى المهمة. ومن المحتمل أيضاً أن يناقش المندوبون المضاربة المالية على السلع الأساسية كالمواد الغذائية الأساسية، بما أن لأسعار الأغذية ولصادرات السلع الأساسية أهمية حيوية للصحة الأساسية واستقرار النمو الاقتصادي في العديد من البلدان الفقيرة.

وستشمل المائدة المستديرة مناقشة تفاعلية من جزأين: "التحديات الاقتصادية واستراتيجيات التخفيف من حدة الأزمة في الاقتصادات المتقدمة والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية" و"الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية: نحو هيكل مالي دولي جديد؟".

*** ** ***